

التقرير الثاني والعشرون للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٣٧ (٢٠٠٤) المؤرخ ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٤، الذي مدد المجلس بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون لفترة ستة أشهر إضافية حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. وفي القرار نفسه، وافق المجلس على توصيتي بإبقاء وجود للبعثة في سيراليون، لفترة أولية مدتها ستة أشهر اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، وطلب مني المضي قدما في إجراء التخطيط اللازم لكفالة الانتقال السلس من الشكل الحالي للبعثة إلى الوجود المتبقي. وطلب مني المجلس أيضا تقديم تقييمات ربع سنوية للتقدم المحرز وفقا للمعايير المرجعية لخفض حجم البعثة تدريجيا، بما في ذلك قدرة القطاع الأمني لسيراليون. ويصف هذا التقرير التقدم المحرز في عملية انسحاب البعثة ويقدم تقييما للحالة الأمنية ولتنفيذ المعايير المرجعية.

ثانيا - الحالة الأمنية

٢ - ظلت الحالة السياسية والأمنية في سيراليون مستقرة بصفة عامة، مما سمح للبعثة بمواصلة تنفيذ خطة التكيف والتقليص التدريجي والانسحاب. كما مكنت البيئة الأمنية المواثيق البعثة من تسليم الحكومة المسؤولية الأولية عن الأمن في المقاطعات الشمالية والجنوبية. وستستمر البعثة في توفير الدعم لشرطة سيراليون في هذه المناطق، بما في ذلك الدعم المقدم في شكل دوريات وعمليات رصد للحالة الأمنية عموما. ومن المقرر أن يتم في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ على التوالي تسليم الحكومة المسؤولية الأولية عن الأمن في المقاطعة الشرقية والمنطقة الغربية التي تشمل أساسا فريتاون والأجزاء النائية.

٣ - وواصلت البعثة وحكومة سيراليون التقييم المشترك للحالة الأمنية في الاجتماعات الأسبوعية لفريق التنسيق التابع لمجلس الأمن الوطني. كما دأبت البعثة على العمل على نحو

وثيق مع اللجان الأمنية في المحافظات والمقاطعات وأجرت مناورات مشتركة متواترة مع شرطة سيراليون والقوات المسلحة لجمهورية سيراليون. بيد أن الأمر يستدعي رفع مستوى تنسيق أنشطة تلك اللجان بغية تعزيز فاعليتها. وفي هذا الصدد، يمكن لمكتب الأمن الوطني أن يضطلع بدور هام في إدارة هذه اللجان.

٤ - ورغم الاستقرار النسبي السائد في البلد، فلا تزال المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية تمثل دافعا لإثارة الإحباط بين صفوف الأهالي. فأسعار السلع الأساسية والبضائع المستوردة تواصل ارتفاعها في مدينة فريتاون وفي جميع أنحاء البلد، وقد وقع عدد من الإضرابات في القطاع العام بسبب تأخر دفع الرواتب والاستحقاقات. ومع حلول موسم الأمطار، قد تصبح الحالة الاقتصادية أكثر تعقيدا ويكون لها أيضا تأثير على عملية الانتعاش. ويمكن أن يؤدي ارتفاع معدلات الفقر بالاقتران بانتشار البطالة وتهميش بعض فئات المجتمع، ولا سيما الشباب، إلى زعزعة الاستقرار في البلد.

٥ - وتظل العلاقة بين أفراد القوات المسلحة لجمهورية سيراليون وشرطة سيراليون تشكل مصدرا للقلق. وقد تحقق تقدم كبير في اتجاه إقامة تعاون بين قوات الأمن على مستويات كبار الضباط وأجريت عدة تدريبات مشتركة في أنحاء البلد. بيد أنه أثناء الفترة المشمولة بالتقرير وقع حادثان في فريتاون بين أفراد شرطة سيراليون وممثلي القوات المسلحة. وكان الأول بسبب محاولة الشرطة اعتقال شخص مدني بتهمة حيازته المزعومة لشحنة كبيرة من الزي الرسمي للجيش. ووقع الثاني أثناء استعراض أقيم في يوم الإثنين التالي لعيد الفصح، عندما أعتقل ضابط تابع للقوات المسلحة لجمهورية سيراليون لاعتدائه على شرطي أثناء أدائه لواجبه. وقد بدأت الحكومة على جناح السرعة تحقيقا في الحادثين. ومن المهم كفالة أن تكون العلاقات بين الجهازين الرئيسيين في قطاع الأمن في سيراليون علاقات تعاون ودعم متبادل.

٦ - ويعتقد كثير من المراقبين أن محاكمات المحكمة الخاصة التي بدأت في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ ويتوقع أن تختتم في عام ٢٠٠٥ قد تصبح مصدرا لعدم الاستقرار. ومن المنتظر أن يتزايد عامل الخطورة بإمكانية قيام عناصر معادية للمحكمة باللجوء إلى استعمال أساليب العنف لتعطيل أعمالها. كما تمثل ضرورة ضمان الحماية للشهود أثناء المحاكمات وبعدها تحديا كبيرا. وبناء عليه، تقوم البعثة، بالتعاون مع الفريق الأمني التابع للمحكمة الخاصة وشرطة سيراليون باستعراض الترتيبات الأمنية لكفالة أن يكون في وسع البعثة مواجهة أي احتمال.

٧ - ورغم ما طرأ من تحسن تدريجي على الحالة في ليبيريا مع نشر قوات بعثة الأمم المتحدة هناك، فإن البيئة الأمنية في المناطق الحدودية تحتاج إلى رصد دقيق. فلا تزال حدود سيراليون بحاجة إلى دوريات وعمليات رصد قوية إلى أن يستكمل برنامج نزع السلاح، والتسريح وإعادة الإدماج في ليبيريا. ويجرى أيضا الإعراب عن بعض الشواغل إزاء الحالة الأمنية على طول الحدود مع غينيا حيث أفادت التقارير عن قيام بعض أفراد القوات المسلحة الغينية بأنشطة الزراعة والصيد داخل أراضي سيراليون. وقد دفع هذا القوات المسلحة لجمهورية سيراليون إلى الانتشار بالقرب من الحدود مع غينيا. وفي شرق البلاد، أبدت شواغل مماثلة إزاء تعرض أهالي سيراليون لحوادث تحرش في المنطقة الحدودية الممتدة بمحاذاة نهر ميلي. وعلاوة على ذلك، قد تؤثر الحالة السياسية والأمنية المعقدة في كوت ديفوار على ليبيريا وبالتالي على سيراليون بدورها.

ثالثا - انتخابات الحكم المحلي

٨ - أعادت الانتخابات المحلية التي أجريت في ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٤ إنشاء مؤسسة هامة للحكم كان إهمالها من الأسباب الرئيسية التي أدت للصراع في سيراليون. ويعود بالفضل في نجاح إجراء الانتخابات إلى شعب سيراليون، واللجنة الانتخابية الوطنية وشرطة سيراليون بالنظر إلى تعقد العملية ومرور ٣٢ سنة على توقف أعمال هيئات الحكم المحلي. وترتب على هذه الانتخابات شغل ٤٧٥ منصبا لأعضاء المجالس البلدية في ٣٩٤ دائرة انتخابية في البلد. وكان تسجيل أسماء ٤٣٥ ٢٧١ ٢ ناخب في عملية التسجيل من الأمور المشجعة. وقد وافقت اللجنة الانتخابية الوطنية في نيسان/أبريل على ترشيح ١٣٢ ١ مرشحا محتملا، أعلن في ما بعد عدم أهلية ٢٠ منهم. وفي ٢١ أيار/مايو، وبعد أن تقدم ١٢ مرشحا من الحزب الشعبي لسيراليون غير المتمتعين بالأهلية بطعن، قررت اللجنة الموافقة على ثلاثة منهم، بيد أن العملية أسفرت عن تأجيل الانتخابات في ثلاث دوائر. بينما حالت مسائل فنية دون إجراء انتخابات في ثلاث دوائر أخرى في ٢٢ أيار/مايو. وأخيرا، أجريت الانتخابات في جميع الدوائر الست هذه في ٥ حزيران/يونيه.

٩ - وكان من بين ١١٥ ١ مرشحا وافقت اللجنة على المنافسة في الانتخابات ١٠٧ نساء، و ٣٤٧ من المرشحين المستقلين في حين كان بقية المرشحين ينتمون إما إلى الحزبين السياسيين الرئيسيين، وهما الحزب الشعبي لسيراليون والمؤتمر الشعبي العام، أو إلى الأحزاب الثلاثة الأخرى، التي تنافس مرشحوها على مقاعد المنطقة الغربية فقط. ولم يشترك حزب الجبهة المتحدة الثورية في الانتخابات بسبب مجاهدته لصعوبات مالية حسب التقارير الواردة.

١٠ - وفي أعقاب الانتخابات، تلقت اللجنة الانتخابية الوطنية ما يزيد على ٧٠ طعنا والتماسا. ورفضت معظمها بعد إجراء اللجنة التحقيق. وقررت اللجنة أيضا إعادة الانتخابات في ثماني دوائر في ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤. ووفقا للنتائج المعتمدة، فاز الحزب الشعبي لسيراليون في ٢٧٩ دائرة وسيطر على ١٣ مجلسا، معظمها في جنوب البلاد وشرقها. وفاز المؤتمر الشعبي العام في ٢٧ دائرة، وسيطر على ٤ مجالس في الشمال و ٢٣ مجلسا في المنطقة الغربية. وبالإضافة إلى ذلك، تم انتخاب ٢٩ مرشحا مستقلا.

١١ - وقد اشتركت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرهما من الشركاء الدوليين إلى حد بعيد في دعم أنشطة اللجنة الانتخابية الوطنية. وعموما اتسمت الحملة الانتخابية التي بدأت في ٢٢ نيسان/أبريل وانتهت في ٢٠ أيار/مايو بالهدوء والطابع السلمي. إلا أنه قبل يوم الاقتراع، كانت هناك بعض الشكوى من حدوث حالات تحرش وتخويف لمرشحين مستقلين ومرشحين من الأحزاب الرئيسية. وزُعم أيضا أن بعض رؤساء القبائل وبعض المسؤولين الحكوميين تدخلوا في العملية الانتخابية، وقام رئيس اللجنة الانتخابية الوطنية بإدانة هذه الممارسات بشدة. وخلال المرحلة التحضيرية، جرى تدريب ٧٨٨ موظفا مؤقتا من موظفي اللجنة وتوزيعهم في أنحاء البلد لتعريف المواطنين بحقوقهم وواجباتهم، ورغم أن عدد الناخبين إجمالا كان أقل من المتوقع يوم الاقتراع، فقد جرت الانتخابات في جو سلمي ولم ترد أنباء عن وقوع أي حوادث عنف رئيسية. وقد أرسلت هيئة مراقبة الانتخابات الوطنية، وهو تحالف مؤلف من ١٤ منظمة مدنية ومنظمة غير حكومية نحو ٤٣٧ ١ مراقبا معتمدا إلى الميدان في يوم الاقتراع. ووصفت هذه المنظمات الانتخابات بأنها حرة وشفافة وخالية من العنف بوجه عام.

١٢ - وقدمت البعثة الدعم السوقي المكثف للانتخابات. واشتمل ذلك على توفير النقل البري والجوي لمعظم شيوخ العشائر، والدعم في مجال الاتصالات وتقديم المساعدة إلى اللجنة في إنشاء المركز الرئيسي لعملياتها وإسداء المشورة التقنية. ونظمت الشرطة المدنية للبعثة برنامجا موسعا لشرطة سيراليون بشأن الضبط الأمني للانتخابات. وعملت وحدة شؤون الإعلام التابعة للبعثة على توسيع نطاق الأنشطة الإرشادية للجنة بوضع برامج وتنظيم حلقات مناقشة مكثفة ذات صلة بالانتخابات، وقامت خلال فترة الاقتراع بتعيين وتدريب ٢٠ صحفيا محليا. وفي غضون ذلك الوقت، تولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تمويل أنشطة التربية الوطنية التي اضطلعت بها اللجنة، وإدارة إنفاق موارد اللجنة ووضع ترتيب لتدريب موظفيها الميدانيين في مجال الإدارة المالية والمحاسبة. وقدمت إدارة التنمية الدولية التابعة للمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي الدعم المالي والتقني للعملية الانتخابية.

١٣ - ووجه رئيس اللجنة الانتخابية الوطنية رسالة إلى الأمم المتحدة في ٢١ نيسان/أبريل يطلب فيها مزيداً من المساعدة التقنية خاصة من أجل التطوير والتدريب المهنيين لموظفي اللجنة بغية بدء الأعمال التحضيرية للانتخابات الوطنية في عام ٢٠٠٧. وفي هذا الصدد، أرسلت الأمم المتحدة بعثة إلى سيراليون في حزيران/يونيه لتقييم احتياجاتها الانتخابية.

رابعاً - تنفيذ خطة خفض التدريجي للبعثة

١٤ - في قراره ١٥٣٧ (٢٠٠٤) المؤرخ ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٤، رحب مجلس الأمن باعتزامي تعديل الجدول الزمني لتخفيض قوام البعثة خلال عام ٢٠٠٤، لكفالة أن يكون خفض قوامها العسكري أكثر تدرجاً ولضمان الانتقال السلس من الشكل الحالي للبعثة إلى الوجود المخفض المتبقي في عام ٢٠٠٥. ويتوخى هذا التعديل انخفاضاً في قوام القوات الحالي البالغ ١١ ٥٠٠ فرد إلى ٥ ٠٠٠ فرد تقريباً، و ٢٦٠ مراقباً عسكرياً خلال الفترة من حزيران/يونيه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ وفيما بعد إلى ٣ ٢٥٠ فرداً يدعمهم ١٤١ مراقباً عسكرياً بحلول ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥. وبموجب الجدول الزمني المعدل للخفض التدريجي يكون انسحاب جميع قوات البعثة من قطاع وسط قد استكمل، مع عودة موظفي مقر قطاع وسط إلى الوطن، والكتيبة البنغلاديشية المتبقية، والوحدة الطبية البنغلاديشية، وعناصر وحدة الإشارة البنغلاديشية والكتيبة النيبالية. وقبل إقفال مركز القطاع في ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٤، سلمت البعثة مسؤولية الأمن في القطاع إلى الوكالات الأمنية الوطنية. ونظراً إلى أن هذه هي المرة الأولى التي تسلم فيها البعثة مناطق كبيرة بهذا الشكل إلى سيراليون، فإن عملية خفض التدريجي يجري تنفيذها بحذر خاص. وعقب خفض قوام القوات من ١١ ٥٠٠ إلى ١٠ ٥٠٠ أعيد تشكيل هيكل توزيع البعثة من هيكل ثلاثي القطاعات (غرب ووسط وشرق) إلى هيكل مؤلف من قيادتين هما القيادة الشمالية والقيادة الجنوبية. ويقع مقر القيادة الشمالية في فريتاون ومقر القيادة الجنوبية في كويديو.

١٥ - وسوف يشمل تنفيذ المرحلة التالية للخفض التدريجي التي ستبدأ في أيلول/سبتمبر وتستكمل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، نشر قوات الأمم المتحدة في ثلاثة مواقع استراتيجية هي فريتاون وكينماو بو. وبحلول نهاية هذه المرحلة، سيكون قوام القوات قد انخفض إلى ٥ ٠٠٠ فرد. ومن هذا العدد، سيتم الإبقاء مؤقتاً على نحو ١ ٥٠٠ فرد عسكري بعد كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ لتقديم المساعدة السوقية في عملية إعادة النهائية إلى الوطن والخفض التدريجي للقوات. وسيضم هذا العدد الحرس الكيني، وسرية الإدارة، والقيادتين الشمالية والجنوبية والوحدة الأوكرانية للنقل والصيانة، ووحدة الإشارة البنغلاديشية وأفراد المستشفى الأردني من المستوى الثالث. وبغية تخفيف العبء الإداري

وتيسير الانتقال السلس إلى الشكل الجديد للقوات، ستنفذ عملية عودة القوات المذكورة أعلاه إلى الوطن بين كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠٠٥. والقوات المتبقية التي سيستمر وجودها في البلد بعد شباط/فبراير والبالغ عددها ٣ ٢٥٠ فردا بالإضافة إلى ١٤١ مراقبا عسكريا، ستتمركز في ١١ موقعا في أنحاء البلد وستعهد إليها مهمة دعم الوكالات الأمنية الوطنية لصد أي تهديدات للأمن وللمساعدة هذه الوكالات في برامج التوجيه.

خامسا - التقدم المحرز في ما يتعلق بالمعايير المرجعية

ألف - تعزيز قدرات الشرطة في سيراليون

١٦ - منذ تقديم تقريره الأخير، واصلت شرطة سيراليون إحراز تقدم بوجه عام صوب تولي مسؤولية حفظ القانون والنظام. وبدعم من بعثة الأمم المتحدة في سيراليون ومستشاري الكمنولث، تسارعت خطى التعيين في قوة الشرطة وتم تعزيز تدريب الجنود الجدد. ومن المتوقع إنجاز المهمة المطلوبة المتمثلة في بلوغ مستوى ما قبل الحرب من حيث عدد مجندي شرطة سيراليون المدربين وهو ٩ ٥٠٠ فرد بحلول تموز/يوليه ٢٠٠٥. وحتى الآن، تم تدريب ما مجموعه ١ ٣٧٧ مجندا وبذلك وصل قوام شرطة سيراليون إلى ٧ ٩٠٣ أفراد. ومع مراعاة معدل التناقص التدريجي إما بترك الخدمة أو التقاعد، ينتظر أن يبلغ القوام ٨ ٢٠٠ فرد في نهاية عام ٢٠٠٤. ويتوقع أن ينتهي تشييد ثكنات إضافية للشرطة بحلول تموز/يوليه ٢٠٠٤، وستتيح القدرة الموسعة لمدرسة تدريب الشرطة في هاستينغز إمكانية زيادة عدد الجنود المدربين أثناء الدورة الدراسية الواحدة من المستوى الحالي البالغ ٤٠٠ فرد إلى ٦٠٠ فرد.

١٧ - يبلغ قوام قوة الشرطة المدنية للبعثة ١٢٦ فردا. ومن المتوقع أن ينخفض هذا العدد إلى ٨٠ ضابطا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، وسيكون هذا الانخفاض مقترنا بانخفاض في عدد مواقع الأفرقة عن ١٨ إلى ٩. وسيتألف هيكل شرطة الأمم المتحدة المدنية الجديد من ٩ موظفين للمقر، بمن فيهم مفوض الشرطة؛ و ٦ مستشارين استراتيجيين (للمسائل عبر الحدود، وضبط الأمن في مناطق تعدين الماس وأمن المطارات)؛ و ١٥ مستشارا للوحدات المتخصصة مثل الاستخبارات والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، وحفظ الأمن في المجتمعات المحلية، ووحدة دعم الأسرة، ومدرسة تعلم القيادة وغيرها من المسائل؛ و ١٥ مدربا و ٣٥ موجهة تابعين للأمم المتحدة. وسيتم توزيع المدربين على مدرسة تدريب الشرطة في هاستينغز ومراكز التدريب الإقليمية الثلاثة في ماكينى وكينما وبو. وسيتقاسم الموجهون الأماكن مع الوحدات الكبيرة لشرطة سيراليون.

١٨ - وأثناء الفترة قيد الاستعراض، واصلت البعثة مساعدة شرطة سيراليون في رفع مستوياتها الاحترافية. وتضمنت الدورات الدراسية المنظمة أثناء الخدمة مواضيع مثل مساهمة المجتمعات المحلية في أعمال الشرطة، وحقوق الإنسان، وإدارة الشرطة، والأساليب التقنية لأخذ البصمات، وجمع المعلومات الاستخباراتية وإدارة الملفات. وقامت البعثة أيضا بتمويل تجدييد مركزي تدريب الشرطة الإقليميين في ماكينى وبو مما أتاح الفرصة لبدء الدورات التدريبية لكبار ضباط الشرطة. وتنظم البعثة وبعض أعضاء أسرة الأمم المتحدة أيضا مجموعة من حلقات العمل للشرطة المحلية في مجال حقوق الإنسان، وتركز على قضايا حقوق الإنسان والقانون، وآداب مهنة الشرطة، وحقوق المرأة والطفل ومعاملة المشتبه بهم. وحتى الآن، أفاد نحو ٢٠٠٠ ضابط شرطة من هذه الدورات الدراسية. إلا أنه من الواضح أن مزيدا من الجهود ينبغي بذلها من أجل رفع الكفاءة المهنية لشرطة سيراليون بحيث تصل إلى مستوى المعايير المقبولة دوليا.

١٩ - وتواصل البعثة أيضا تقديم المساعدة في نشر قوات شرطة سيراليون في المناطق التي تخليها البعثة. إلا أن هذا النشر يتوقف على مسائل القوى العاملة والموارد التي لا تزال بدون حل وبخاصة على توافر البنى التحتية، ولا سيما مراكز الشرطة والثكنات. ويجري حاليا تشييد مراكز وثكنات إضافية للشرطة بتمويل من الصندوق الاستئماني للبعثة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة التنمية الدولية التابعة للمملكة المتحدة، ومن المتوقع استكمالها بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وفي هذا السياق تتولى إدارة التنمية الدولية التابعة للمملكة المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تشييد ثنائي ثكنات في كويديو/موتيمبا، وجندبما، وماكينى، وكماكوي، وتونغو، ودارو، وسيغوبما وكايلون. بيد أن هناك حاجة ماسة إلى مساعدات إضافية لكي ينجح هذا البرنامج. وفي هذا الصدد، يغدو لزاما على الجهات المانحة أن تتيح مزيدا من الموارد لتلبية احتياجات شرطة سيراليون في مجال السوقيات والبنى التحتية، مما يمكنها من النهوض بمسؤولياتها الأمنية بصورة فعالة عندما تنسحب البعثة.

باء - تعزيز قدرات القوات المسلحة

٢٠ - ما فتئت القوات المسلحة لجمهورية سيراليون تحقق تقدما أيضا في مجال إعادة هيكلة صفوفها. وما زالت عملية تخفيض عدد أفراد القوة من ١٤٠٠٠ إلى ١٠٥٠٠ فرد المقرر إتمامها بحلول عام ٢٠٠٧ جارية، مع أنه لم يتضح بعد مقدار الموارد اللازمة للمراحل المقبلة من هذه العملية. وبدعم من الفريق العسكري الدولي للمشورة والتدريب، الذي تقوده المملكة المتحدة، وضعت القوات المسلحة لجمهورية سيراليون مفهوما منقحا للعمليات لعام ٢٠٠٤ يركز بالدرجة الأولى على تطوير العمليات. وتمثل الأكاديمية العسكرية الجديدة التي

أنشئت مؤخرا خطوة هامة نحو جعل القوات المسلحة لجمهورية سيراليون مؤسسة عسكرية حديثة؛ وتم توسيع نطاق برامج التدريب المعتمدة في الأكاديمية لتشمل تنظيم دورات دراسية لقادة السرايا وضباط القيادة وكبار الضباط. كما أن الحكومة تبذل جهودا لزيادة اهتمام القوات المسلحة بمجال العمليات.

٢١ - وتعزز التعاون بين القوات المسلحة والوكالات الأمنية الأخرى عن طريق مشاركتها في مجلس الأمن الوطني وفريق التنسيق التابع له. وعلى الصعيد المحلي أيضا، ساعدت اللجان الأمنية للمحافظات والمقاطعات على إقامة علاقات أفضل بين الوكالات الأمنية المركزية والمؤسسات المحلية. قامت البعثة بتدريب عدد من أفراد القوات المسلحة لجمهورية سيراليون في مجال تولي الجيش أعمال الشرطة، وصيانة المركبات، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغير ذلك. وكتدبير لبناء الثقة، خصصت إذاعة البعثة فترات زمنية للقوات المسلحة وشرطة سيراليون لبث المعلومات أسبوعيا.

٢٢ - غير أن المبادرة القصيرة الأجل لمعالجة نقص الشككات، التي تتولى تنفيذها البعثة بالاشتراك مع الحكومة والجهات المانحة، قد لا تُنجز قبل عام ٢٠١٠. وسيكون لهذا التأخير لا محالة تأثير على فعالية عمليات القوات المسلحة. وواصلت البعثة، بتقديم المساعدة التقنية والمادية لهذا المشروع الهام.

٢٣ - وتظل التحديات الخطيرة في مجال البنى التحتية والسوقيات التي تواجهها القوات المسلحة ماثلة، وقد أكدت عليها في تقارير السابفة. وما زال النقص في التمويل، والحالة المزرية لأسطول مركبات الجيش ونقص معدات الاتصالات يعوق فعالية عمليات القوات المسلحة، خاصة في المناطق الحدودية حيث ينتشر ثلث هذه القوات. وما لم تبذل الحكومة والمأنون جهدا متضافرا لمعالجة هذه التحديات، فمن غير المرجح أن تكون القوات المسلحة قادرة على تولي مسؤوليتها كاملة في المستقبل.

جيم - توطيد سلطة الدولة

٢٤ - واصلت حكومة سيراليون إحراز تقدم، بدعم من شركائها الإنمائيين، في جهودها المبذولة لتوطيد سلطة الدولة. ففي هذا الصدد، تم إصلاح مباني محاكم الصلح في كيبالاهاون وبوجيهون ومويامبا ومبنى المحكمة العليا في كينيما بفضل الدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة التنمية الدولية. غير أن إدارة شؤون القضاء بفعالية ما زالت مقيدة بشدة بسبب نقص عدد القضاة وقضاة الصلح وعدم قدرتهم نتيجة لذلك على تغطية جميع المحاكم المحلية. وأدى ذلك إلى تأجيل البت في القضايا بصورة متكررة، وكثرة ملفات القضايا المعروضة على المحاكم، واكتظاظ السجون في معظم المقاطعات. وبمساعدة من برنامج الأمم

المتحدة الإنمائي، تبذل الحكومة حالياً جهوداً لتوظيف قضاة الصلح وموظفين قضائيين آخرين. كما تلقت الدعم من الكمنولث بانتداب ثلاثة قضاة للعمل في المحاكم العليا. ورغم أن هذه الخطوات ستؤدي إلى تلبية بعض من الاحتياجات الفورية، فلا بد من معالجة التحديات التي يواجهها النظام القضائي في سيراليون معالجة شاملة، بما في ذلك من خلال الإصلاحات الهيكلية، وذلك لضمان إقامة العدل على نحو فعال وتعزيز سيادة القانون، وهما شرطان أساسيان من شروط إحلال السلام الدائم وتحقيق التنمية المستدامة في البلاد.

٢٥ - ولتيسير التفاعل مع فئات الشباب ومواصلة تشجيع سياسة الشباب الوطنية في جميع أرجاء البلد، أنشأت وزارة الشباب والرياضة، بدعم من البعثة، مكاتب إقليمية في بو، وكينما وماكيني. وكان من بين المستجدات الهامة الأخرى في توطيد عملية السلام في سيراليون إعلان اللجنة الوطنية لتقييم احتياجات إعادة التوطين في نيسان/أبريل ٢٠٠٤ مشيخة كيسي تونغ في مقاطعة كايلاهون منطقة آمنة لإعادة توطين اللاجئين فيها. وخلال الفترة ذاتها، أنجزت وحدات البعثة ١٦ مشروعاً من أصل ١٨ مشروعاً من المشاريع السريعة الأثر البالغة تكلفتها ٢٤٠ ٠٠٠ دولار.

دال - إعادة إدماج المقاتلين السابقين

٢٦ - ينبغي التذكير بأن برنامج نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم اختتم رسمياً في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤. وفي محاولة لإتمامه بحلول هذا الأجل، كان على حكومة سيراليون معالجة مشكلة كم القضايا المتبقية لما يناهز ٢ ٨٠٠ مقاتل سابق سلموا أنفسهم مؤخراً واعتُبروا مؤهلين للمطالبة باستحقاقاتهم. ونتيجة لذلك، تلقوا المساعدات النهائية التي تُقدم مرة واحدة في أوائل حزيران/يونيه. ووفقاً للجنة الوطنية المعنية بترع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، تلقى مقاتلون سابقون بلغ عددهم الإجمالي ٥٤ ٠٠٠ استحقاقات إعادة الإدماج خلال السنوات الأربع الماضية.

٢٧ - وفي ما يتعلق بالمقاتلين السيراليونيين السابقين المقدر عددهم بما يتراوح بين ٥٠٠ و ٢ ٠٠٠ والموجودين ربما في ليبيريا، اتفقت حكومتا البلدين وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا من حيث المبدأ على أن تخضع هذه المجموعة لعملية نزع السلاح والتسريح في ليبيريا. ثم سيُخبرون بين المكوث في البلد لإلحاقهم بعملية إعادة الإدماج في ليبيريا أو العودة إلى سيراليون. أما بخصوص المقاتلين السيراليونيين السابقين المقدر عددهم بما يتراوح بين ٥٠٠ و ٨٠٠ والموجودين ربما بصورة غير قانونية في كوت ديفوار، تتوقع حكومة كوت ديفوار بأنه ينبغي إعطاؤهم خيار الإعادة إلى وطنهم في سيراليون أو البقاء في كوت ديفوار كلاجئين. ومع أنه لن توضع برامج خاصة لإعادة إدماج هذه

المجموعة، فإن حكومة سيراليون تعتقد بأنه ينبغي إعطاء المقاتلين السابقين الذين يفضلون العودة إلى سيراليون فرصة للمشاركة في المشاريع المجتمعية الانتقالية الجاري تنفيذها. وخلافا لذلك، ثمة زهاء ٤٥٠ مقاتلا أجنبيا، من بينهم مواطنون من ليبيريا وكوت ديفوار وغينيا، في معسكرات الاحتجاز في سيراليون. وسيتعين إعادة المقاتلين الليبريين إلى وطنهم في الوقت المناسب للمشاركة في برنامج نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم الجاري تنفيذه في ليبيريا. وفي غضون ذلك، يقوم الاتحاد الأوروبي بتمويل برنامج لاكساب المهارات، وهو بمثابة تدبير مؤقت إلى أن يتسنى إلحاق المحتجزين الليبريين ببرنامج إعادة الإدماج الوطني الليبري.

٢٨ - وتعمل بعثة الأمم المتحدة في سيراليون مع بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا لضمان أن يولي في برنامج نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم اهتمام خاص لإعادة إدماج الأطفال السيراليونيين المرتبطين بالقوات المقاتلة الليبرية، فضلا عن الأطفال الليبريين المقاتلين السابقين الموجودين حاليا في سيراليون. وتعتزم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركاؤها المعنيون بحماية الطفل إجراء فحص فردي للأطفال الذين يقيمون في الوقت الراهن بمخيمات اللاجئين بغية إدماجهم في البرنامج الليبري لنزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج. وفي نفس السياق، ينبغي إيلاء اهتمام خاص للنساء المرتبطات بالفصائل المسلحة، مع التركيز بشكل خاص على احتياجاتهن من حيث إعادة التأهيل.

هاء - إعادة سيطرة الحكومة على أنشطة تعدين الماس

٢٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحرزت حكومة سيراليون مزيدا من التقدم في إعادة سيطرتها على أنشطة تعدين الماس. ووصلت قيمة الصادرات الرسمية من الماس في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو ٢٠٠٤ إلى ما قيمته ٥٠ مليون دولار، بالمقارنة مع ٢٩ مليون دولار خلال الفترة نفسها من عام ٢٠٠٣. وتتوقع الحكومة أن تزيد صادرات الماس إجمالا زيادة كبيرة في عام ٢٠٠٤، على ضوء استمرار أنشطة تعدين الكمبرليت في كويديو والزيادة المتوقعة في أنشطة تعدين الماس المرخص لها في جميع أنحاء البلاد.

٣٠ - وبالرغم من التقدم المحرز، ما زالت عمليات تعدين الماس وتهريبه بصورة غير قانونية مستمرة. ووافقت السلطات، أثناء تنفيذ نظام إصدار الشهادات وفقا لعملية كمبرلي، على العرض الذي تقدمت به لإنشاء آلية للاستعراض أمانة عملية كمبرلي، التي ستنفذ أيضا مشاريع مماثلة في غينيا وليبيريا - الدولتين العضوين الآخرين في اتحاد نهر مانو. ومن المنتظر أن يعزز هذا النهج والرصد الإقليميان الجهود المبذولة لوضع حد لنقل أحجار الماس غير القانونية عبر الحدود ولتعزيز التعاون بين بلدان هذه المنطقة دون الإقليمية. ودعمت البعثة

إنشاء وحدة الاستخبارات والتحقيقات في الجرائم المرتبطة بالماس ضمن شرطة سيراليون وستواصل مساعدة الحكومة في تعزيز سيطرتها على قطاع التعدين.

سادسا - حقوق الإنسان والمصالحة الوطنية والعدالة

ألف - رصد حقوق الإنسان وتعزيزها

٣١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل اهتمام البعثة منصبا على أنشطتها المتعلقة برصد حقوق الإنسان، بما في ذلك عن طريق زيارة وحدات الشرطة والسجون ومراقبة إجراءات المحاكم. كما كثفت البعثة أنشطتها في محالي التدريب وبناء القدرات لفائدة الوكالات الأمنية والمجتمع المدني. وفي أثناء ذلك، عُرض على البرلمان مشروع القانون المتعلق باللجنة الوطنية المقترحة لحقوق الإنسان لاعتماده.

باء - حماية الأطفال

٣٢ - تواصل البعثة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) مساعدة الحكومة في تعزيز إطار الحماية الخاص بالأطفال. وقد طلبت الحكومة من البعثة واليونيسيف إجراء استعراض شامل لنظام قضاء الأحداث، مع التركيز على التشريعات والسياسات، وإجراءات التعاون بين الأطراف الحكومية المعنية، وإدارة مؤسسات قضاء الأحداث. ومن المتوقع أن تفضي عملية الاستعراض هذه إلى وضع برنامج إصلاح شامل لقطاع قضاء الأحداث في سيراليون. وعلاوة على ذلك، يُقدم الدعم إلى اللجنة التوجيهية الوطنية المعنية بحقوق الطفل والتدريب في مجال حماية الأطفال (بالنسبة للقوات المسلحة لجمهورية سيراليون وشرطة سيراليون)، بما في ذلك وضع مواد تدريبية للشرطة. وتواصل البعثة واليونيسيف تقديم الدعم للجنة الوطنية المعنية بالأطفال المتضررين من الحرب، وفي وضع برنامجها الخاص بأنشطة الدعوة وتشغيل مراكزها المعنية بمعالجة الأطفال من آثار الصدمات النفسية التي خلفتها فيهم الحرب. ومن المنتظر أن تساعد هذه المراكز أيضا على معالجة تنامي مشكلة أطفال الشوارع الذين يتعرضون بسهولة للاستغلال والإساءة. وفي هذا الصدد، تضع الحكومة لوائح وسياسات لمنع وحظر استخدام الأطفال في أنشطة التعدين كجزء من سياستها الأساسية للتعدين.

٣٣ - وتعد الحكومة حاليا تقريرها الدوري المقبل بشأن تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياريين. ويتمثل أحد التحديات الرئيسية في التعجيل بوضع مشروع قانون شامل بشأن حقوق الطفل واعتماده، وهو ما سيوفق بين التشريعات الوطنية والتزامات سيراليون الدولية في مجال حقوق الطفل. وبدعم من اليونيسيف، قامت الحكومة والوكالات الرئيسية المعنية بحماية الطفل أيضا بوضع العناصر الرئيسية لإطار التخفيف من حدة فقر

الأطفال وتنميتهم ويُتوخى منه جعل القضايا المرتبطة بالطفل من صميم ورقة استراتيجية الحد من الفقر في سيراليون. وتواصل البعثة واليونيسيف تعاونهما مع مؤسسات القضاء الانتقالية في سيراليون في ما تعمله لفائدة الأطفال، بما في ذلك التعاون مع المحكمة الخاصة في مجال حماية الأطفال الشهود.

جيم - قضايا المرأة

٣٤ - واصل قسم حقوق الإنسان عمله الدؤوب من أجل تشجيع مراعاة المنظور الجنساني دعماً لحقوق المرأة والقضاء على العنف المنزلي والعنف الجنسي. وشملت أعمال القسم توفير الدعم لوحدة دعم الأسرة التابعة لشرطة سيراليون. وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، أدانت المحاكم في فريتاون ١٢ شخصا بسبب ارتكابهم جرائم العنف ضد المرأة. وعلاوة على ذلك، تمت ملاحقة بعض الأفراد قضائياً وصدرت ضدهم أحكام بالسجن لمدد مختلفة بسبب اعتدائهم جنسياً على قاصرين. وهذه تطورات إيجابية بالمقارنة مع ما كانت عليه الحال من قبل حين كانت المحاكم تصدر أحكامها في عدد قليل للغاية من هذه القضايا.

دال - فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٣٥ - واصلت البعثة نشر المعلومات عن آثار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بين أفرادها المدنيين والعسكريين، بما في ذلك عن طريق برامج التدريب.

هاء - لجنة الحقيقة والمصالحة

٣٦ - عينت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بالتعاون مع البرنامج الإنمائي والحكومة، شركاءها المحليين لمساعدتها في نشر تقرير لجنة الحقيقة والمصالحة الختامي، المقرر إصداره في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.

واو - المحكمة الخاصة

٣٧ - شرعت محكمة سيراليون الخاصة في ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ في إجراء محاكمات مشتركة للمتهمين بارتكاب جرائم، وذلك بمحاكمة أفراد قوة الدفاع المدني السابقة، بمن فيهم وزير الدفاع الأسبق، سام هنغا نورمان. وتقرر أن تبدأ محاكمة أفراد الجبهة الثورية المتحدة السابقة في ٥ تموز/يوليه، بينما يتوقف بدء محاكمة أفراد المجلس الثوري للقوات المسلحة السابق على تعيين دائرة ابتدائية ثانية ومدى استعداد هيئة الدفاع.

٣٨ - وفي الوقت الراهن، يوجد لدى المحكمة الخاصة ٨٤ ضابطاً للأمن، ٢٤ موظفاً دولياً و ٦٠ موظفاً وطنياً. وهم مكلفون أساساً بمراقبة نقاط الدخول إلى المحكمة وكذا أمن قاعات المحكمة والموظفين. وإضافة إلى ذلك، توفر شرطة سيراليون ٨٣ فرداً للعمل كحراس مسلحين في أماكن معينة. غير أن المحكمة ما زالت تعتمد على البعثة من حيث أمن موقعها الرئيسي؛ حيث تتمركز فصيلتان تابعتان للأمم المتحدة كقوة مخصصة للرد السريع. وعلاوة على ذلك، تعتمد المحكمة على ما تقدمه لها البعثة من دعم في مجال النقل الجوي لتيسير انتقال موظفيها لإجراء التحقيقات، وزيارة الشهود وتنفيذ برنامجها الخاص بالتنوعية. وإضافة إلى الدعم السوقي الذي توفره البعثة للمحكمة على أساس استرداد التكاليف، قدمت البعثة مساعدتها للمحكمة الخاصة عن طريق بث تسجيلات صوتية لمحريات المحاكمات في جميع أرجاء سيراليون والبت المباشر لبيانات المدعي العام.

٣٩ - ومن الأمور المشجعة أن المحكمة، بعد أن مرت بفترة تمويلية صعبة، أمنت الأموال الكافية لإنجاز أعمالها حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. ويجري الانتهاء من إعداد ميزانية الفترة المتبقية من عمل المحكمة (لغاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥) بالتشاور مع الأمانة العامة للأمم المتحدة.

٤٠ - وفي غضون ذلك، تخطط المحكمة لوضع استراتيجية نهائية لإتمام مهمتها. وفي هذا الشأن، شرع رئيس قلم المحكمة في مباحثات مع عدد من البلدان بشأن إمكانية إبرام اتفاقات ثنائية تتعلق بإنفاذ الأحكام ونقل الشهود إلى أماكن أخرى. وقد أبدت بعض الحكومات بالفعل استعدادها للتعاون في مناطقها. وتوجد أيضاً قضايا أخرى تتعلق بالمتابعة القانونية والإدارية والسوقية قيد استعراض المحكمة.

سابعاً - الحالة الإنسانية وانتعاش الاقتصاد الوطني

٤١ - تواصلت الجهود الإنسانية في سيراليون من أجل تلبية احتياجات اللاجئين الليبريين وإعادة السيراليونيين إلى الوطن. وما زالت سيراليون تستضيف حوالي ٦٦ ٠٠٠ لاجئاً ليبرياً، منهم ٥٤ ٠٠٠ يجري إيواؤهم في ثمانية مخيمات، أما البقية فيقيمون في المراكز الحضرية وعلى طول الحدود الليبرية. ويتوقع أن تيسر بداية العودة الطوعية للاجئين الليبريين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، شريطة أن تكون الظروف في ليبيريا مواتية لعودة اللاجئين الطوعية بطريقة توفر لهم الأمن وتحفظ لهم كرامتهم. وقد زار وفد من حكومة ليبيريا مؤخرًا جميع مخيمات اللاجئين ونصحهم بانتظار برنامج العودة المنظمة إلى الوطن، نظراً لأن ليبيريا غير مستعدة بعد للعودة الجماعية. ومن ثم، سيكون من الضروري توفير الدعم للاجئين

والاجتماعات المحلية التي تستضيفهم في عام ٢٠٠٥ وحتى إتمام عملية الإعادة إلى الوطن التي يتوقع أن تستمر لغاية سنة ٢٠٠٦.

٤٢ - وما زالت إعادة اللاجئين السيراليونيين إلى وطنهم مستمرة من غينيا وليبيريا بصورة رئيسية. ومنذ استئناف البرنامج في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، تم إعادة حوالي ١٥ ٥٩٥ سيراليونيا إلى الوطن، ومن المقرر أن تجري إعادة ٦ ٠٠٠ سيراليوني إضافي من المنطقة دون الإقليمية عند إتمام البرنامج في أواخر حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وعندها ستشرع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الإنهاء التدريجي للمساعدة المقدمة إلى السيراليونيين الموجودين في بلدان اللجوء. وفي أواخر أيار/مايو، بلغ عدد اللاجئين السيراليونيين المشمولين بعملية الإعادة منذ بدايتها في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ ما ينيف على ٢٦١ ٠٠٠ لاجئ.

٤٣ - ويستمر إحراز تقدم في إعمار قطاعي التعليم والصحة. فقد أعيد فتح المدارس في جميع أرجاء البلد، وتنفذ بالكامل برامج تدريب المعلمين حسب ما هو مخطط لها. وقد زادت نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي بمقدار ٧٠ في المائة منذ عام ٢٠٠٢، وجرى توسيع البرامج التعليمية التكميلية السريعة لصالح الشباب. ويلقى برنامج الحكومة الرامي إلى زيادة نسبة التحاق الفتيات بالتعليم الثانوي، ولا سيما في شمال البلد وشرقه، قبولا حسنا. وتحسنت الخدمات الصحية، وأصبحت مستشفيات الإحالة تشتغل حاليا في معظم المقاطعات. بيد أنه رغم الاستثمارات الكبيرة التي قام بها الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي، فإن قطاع التعليم ما زال يعاني عددا من المشاكل من حملتها نقص عدد المدارس، والموظفين ومواد التعليم. وما انفكت القيود الشديدة التي تحد من قدرة قطاع الصحة بمظاهرها المختلفة التي من حملتها ندرة الموظفين، وقلة المعدات واللوازم الطبية، تشكل عائقا يحول دون إحراز مزيد من التقدم في هذا القطاع.

٤٤ - ورغم ما يشهده البلد من انتعاش وتقدم ملموس، فما زال العديد من الميادين بحاجة إلى تحسين، ولا سيما في المقاطعات التي لحق بها القدر الأكبر من الدمار والأشخاص الذين تضرروا أشد الضرر من التشرد. وتتقضي مواصلة توطيد السلام وتعزيز الانتعاش توفير الدعم لإعادة إدماج الفئات العائدة من السكان، كما يجب أن تستفيد جميع مناطق البلاد من جهود الانتعاش على قدم المساواة.

٤٥ - وسعيا إلى تقديم المساعدة للحكومة في أكثر المناطق تضررا، قامت أفرقة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في مرحلة الانتقال، التي أنشأها فريق الأمم المتحدة القطري بتعيين الاحتياجات والأولويات وإعداد الاستراتيجيات اللازمة للانتقال السلس إلى مرحلة التنمية الطويلة الأجل. والهدف هو كفالة إعادة الإدماج الدائم للفئات العائدة من السكان وتوفير

المساعدة إلى المجموعات الشديدة الضعف خلال المرحلة الانتقالية. وتنشط تلك الأفرقة حالياً في كامبيا وكونو وكايلهون. ويجري وضع خطط لتوسيع أنشطتها لتشمل كل المقاطعات الأخرى بحلول نهاية عام ٢٠٠٤. وسيتم القيام بذلك بالتزامن مع تخفيض حجم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والمكاتب الميدانية للشؤون المدنية التابعة لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون لكفالة تسليم المسؤوليات الرئيسية بدون عراقيل. وفي هذا الصدد، اشتركت الحكومة، وأفرقة الدعم، والبعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنظيم حلقات عمل تدريبية حول مهارات التخطيط لجميع لجان الانتعاش بالمقاطعات. وكان الهدف الرئيسي من حلقات العمل يتمثل في تعزيز المهارات التحليلية لأعضاء تلك اللجان وتوجيههم في إعداد تقارير المقاطعات عن المرحلة الانتقالية، وهي التقارير التي ستفيد في إعداد ورقة استراتيجية الحد من الفقر وستشكل مذكرة لتسليم المهام إلى مجالس المقاطعات. ويجري التخطيط لإجراء نفس التدريب لأعضاء المجالس المحلية المنتخبين الجدد.

٤٦ - وما فتئ الأداء الاقتصادي لسيراليون يتحسن. ففي عام ٢٠٠٣، سجل الناتج المحلي الإجمالي زيادة بنسبة ٦,٥ في المائة، وهي السنة الرابعة من الانتعاش الاقتصادي المطرد. وخلال الربع الأول من عام ٢٠٠٤، بدأت شركة كبرى في إنتاج ماس الكمبرليت. ويتوقع أن تبدأ قريباً عمليات استكشاف النفط في المناطق الغمورة. وتندفع عجلة الانتعاش في سيراليون بفضل النمو السريع للواردات الممولة من الجهات المانحة، وأنشطة الإعمار الواسعة النطاق، والزيادة الكبرى في مساحة الأراضي المزروعة، وزيادة ثقة المستثمرين، فضلاً عن التحويلات والاستثمارات والأنشطة السياحية المتنامية من جانب جالية سيراليون في الخارج، إضافة إلى سلامة السياسات المالية والنقدية بصفة عامة.

٤٧ - على أن التضخم يستدعي الاهتمام. ففي عام ٢٠٠٣، زاد متوسط تضخم الاستهلاك بنسبة ٦,٦ في المائة بسبب الاقتراض الداخلي من جانب الحكومة الذي فاق التوقعات، وانخفاض أسعار الصرف، وارتفاع الأسعار الدولية للبترو. ويشير معدل التضخم للفترة من آذار/مارس ٢٠٠٣ إلى آذار/مارس ٢٠٠٤ إلى ارتفاع طفيف في وتيرته (١١ في المائة في فريتاون، و ٩,٥ في المائة في بو، و ١٦,٥ في المائة في كينياما، و ٢٢ في المائة في ماكين). وللإبقاء على انخفاض مستوى التضخم، سيكون من الضروري زيادة خفض الحاجة إلى تمويل عجز الحكومة من المصارف الداخلية، مع زيادة منتجات القطاع الإنتاجي للاقتصاد.

٤٨ - ويتطلب ارتفاع معدل النمو المطرد مواصلة إصلاح السياسات. وعلاوة على ضرورة اتباع سياسات سليمة في مجال الاقتصاد الكلي، تشمل الأولويات الرئيسية ما يلي:

تحديد استراتيجيات الحكومة للحد من الفقر؛ وتعزيز مناخ الاستثمار بما في ذلك تحسين الهياكل الأساسية، والتنظيم العادل والقابل للتوقع وإعداد قانون جيد للاستثمار؛ وإصلاح التجارة؛ وتعزيز حقوق الملكية؛ ومواصلة مكافحة الفساد.

٤٩ - ويتعين بالإضافة إلى ذلك التصدي لحملة من التحديات المهمة، بما في ذلك انخفاض الدعم الذي يقدمه المانحون إلى سيراليون نتيجة لحدوث تغير واضح في الأولويات. ففيما يخص برنامج الأغذية العالمي، انخفضت استجابة المانحين من ٩٠ في المائة ونيف خلال السنوات الماضية إلى ٤٠ في المائة هذا العام. ويتوقع أن يشهد الاقتصاد تباطؤاً في عام ٢٠٠٥ بفعل الانخفاض المتوقع في دعم الجهات المانحة، حيث سيسجل النمو السنوي معدلاً أقل من ٤ في المائة مقارنة بمستواه الحالي البالغ أكثر من ٦ في المائة.

ثامنا - البعد الإقليمي

٥٠ - في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤، عقد رئيسا غينيا وسيراليون ورئيس الحكومة الانتقالية الوطنية لليبيريا، مؤتمر قمة في كوناكري استغرق يوماً واحداً لإعادة تنشيط اتحاد نهر مانو رسمياً. وأعرب رؤساء الدول عن التزامهم بتعزيز تدابير بناء الثقة والأمن في المنطقة دون الإقليمية، وبتقوية التعاون فيما بين بلدانهم، وبالتعجيل بتحقيق التنمية الاقتصادية المتكاملة والمستدامة. وشارك رئيسا كوت ديفوار ومالي أيضاً في مؤتمر القمة بناء على دعوة من رؤساء الدول الثلاثة.

تاسعا - التعاون والتنسيق مع عمليات حفظ السلام الأخرى

٥١ - واصلت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار جهودها من أجل إنشاء آليات للتعاون عبر الحدود وفيما بين البعثات. ويواصل رؤساء البعثات وقادة القوات التابعين للعمليات الثلاث عقد اجتماعات منتظمة لإنشاء آليات للتخطيط المشترك وتبادل المعلومات. وقام ممثلي الخاص في سيراليون بزيارة إلى ليبيريا في أيار/مايو ٢٠٠٤ لتبادل الآراء مع نظيره واستعراض الحالة في المنطقتين التابعتين لبعثتيهما. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٤، قام مفوض الشرطة المدنية في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون والمفتش العام للشرطة في سيراليون بالسفر معاً إلى ليبيريا للاجتماع بالمدير العام للشرطة في ليبيريا ومفوض الشرطة المدنية لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وإنشاء آليات للتخطيط المشترك وتبادل المعلومات. ومن المؤمل أن تساهم تلك المبادرات في تعزيز شبكات الشرطة في المنطقة دون الإقليمية.

٥٢ - وأنشأت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون فريقاً عاماً معنياً بالتنسيق لوضع مفهوم للتعاون فيما بين البعثات، الأمر الذي سيسهم إلى جانب العناصر الأخرى في تيسير العمليات العسكرية عبر الحدود. وشارك الفريق العامل في منتدى بشأن التعاون دون الإقليمي نظمته مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في ٢٩ و ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ بـداكار. وتواصل بعثة الأمم المتحدة في سيراليون الاتصال الوثيق بعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. واجتمع قائد القطاع الشرقي لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون والقطاع ٢ لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في آذار/مارس ٢٠٠٤ في قرية غينديما الحدودية لتبادل الآراء بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك. ويجري وضع الترتيبات اللازمة لمواصلة عقد مثل هذه الاجتماعات شهرياً. وتم تبادل موظفي الاتصال فيما بين بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، ويجري وضع خطط لتوسيع هذا الترتيب ليشمل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في المستقبل القريب. وأحرز بالفعل تقدم كبير في مجال تبادل الأصول، كما يدل على ذلك الدعم المتواصل الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة في سيراليون لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

عاشراً - ملاحظات وتوصيات

٥٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحرزت حكومة سيراليون تقدماً ملموساً في توطيد السلام وتعزيز المصالحة الوطنية والانتعاش الاقتصادي. وقد تيسر إحراز هذا التقدم بفضل النهج التدريجي والمتأن الذي تم اتباعه في تنفيذ خطة تخفيض قوام البعثة. ويجري وضع الصيغة النهائية للتخطيط من أجل الانتقال السلس إلى وجود البعثة المتبقي في عام ٢٠٠٥. وساعد التحسن المطرد في الحالة الأمنية في البلد على إيجاد بيئة مكنة للبعثة من الشروع في نقل المسؤولية الرئيسية عن الأمن الوطني للبلد إلى الحكومة. ويشكل تسلم الحكومة للمسؤولية عن الأمن في الإقليمين الشمالي والجنوبي بدون عوائق أحد معالم توطيد السلام والاستقرار في البلد. ويعد التزام الحكومة بمواصلة السير في هذا النهج من الأمور المشجعة.

٥٤ - وشكل إجراء انتخابات محلية ناجحة في ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٤ خطوة مهمة في عملية إحلال السلام في سيراليون. ويمثل انتخاب مجالس البلديات والمقاطعات عنصراً حيوياً في بناء المؤسسات وتعزيز الحكم في البلد. ويستحق شعب سيراليون وحكومتها وأحزابها السياسية أن تهنأ على إتمام هذه العملية المهمة بنجاح. وإنني أشيد بجهود اللجنة الانتخابية الوطنية التي تولت تنظيم وإجراء الانتخابات، والشركاء الدوليين الذين قدموا مساعدة حيوية، بما فيها الدعم السوقي والتقني والمالي. ومن المهم أن تصبح المجالس المحلية الجديدة المنتخبة أداة لتحسين حياة المجتمعات المحلية التابعة لها. ومن المؤمل أيضاً أن يستفيد شعب

سيراليون من إعادة إنشاء هياكل الإدارة الحكومية المحلية بوصفها وسيلة للتصدي للأسباب الجذرية للصراع.

٥٥ - ورغم أنه ينبغي الترحيب بهذه التطورات الباعثة على التفاؤل، فيجب العمل من أجل معالجة التحديات السوقية الخطيرة التي تواجهها شرطة سيراليون، ولا سيما القوات المسلحة لجمهورية سيراليون، حتى يمكن مواصلة إحراز تقدم. ومن الأمور التي تكتسي أهمية خاصة في هذا الصدد توفير المعدات والهياكل الأساسية الملائمة للقوات المسلحة لتعزيز قدراتها وتمكينها من تسلم كل المسؤوليات الأمنية بفعالية بالموازاة مع تخفيض البعثة. وستكون ثمة حاجة ماسة إلى تقديم مساعدات إضافية وكبيرة من جانب المانحين في هذا الميدان المهم. وعليه سيكون من الأهمية أن ينضم المجلس إلى الأمم المتحدة في مناشدة الدول الأعضاء القيام على وجه الاستعجال بتقديم المساعدة، التي تمس الحاجة إليها، إلى القوات المسلحة لجمهورية سيراليون.

٥٦ - ومن بواعث الأسف أن الحوادث المشار إليها في هذا التقرير قد وقعت بين القوات المسلحة وشرطة سيراليون في الوقت الذي تتسلم فيه الحكومة المسؤولية عن الأمن في مجموع أنحاء البلد. فمن الواضح أن ضمان السلام والاستقرار الدائمين في سيراليون غير ممكن دون تعاون بين هاتين القوتين الأمنيةتين. ومن ثم فمن الأساسي أن تسارع الحكومة إلى تنفيذ خطة العمل التي اعتمدها سابقا والتي ترمي إلى سد الثغرات الرئيسية في القطاع الأمني وأن تواصل تكثيف الجهود من أجل إيجاد حلول لمسألة تنسيق العلاقات بين شرطة سيراليون والقوات المسلحة لجمهورية سيراليون من خلال مواصلة توعية الأفراد وتطبيق التدابير التأديبية. وينبغي الإشادة بالإجراءات السريعة التي اتخذتها الحكومة بالفعل في هذا الصدد وبعزم القيادتين على التحقيق في الحوادث الأخيرة واعتماد استراتيجية مشتركة بهدف منع تكرارها في المستقبل.

٥٧ - ورغم أن حكومة سيراليون أحرزت تقدما كبيرا في توطيد السلام، بما في ذلك استعادة سيطرتها في أرجاء البلد، فما زال يتعين بذل الكثير من الجهود لتعزيز قدرتها على تقديم الخدمات العامة في الأقاليم. وتُشجّع السلطات والمانحون على توفير مزيد من المساعدة في هذا المجال المهم. وفي الوقت ذاته، يعد تحسن حالة حقوق الإنسان في البلد من الأمور الباعثة على التفاؤل. وقد أكملت لجنة الحقيقة والمصالحة عملها، فيما أحرز تقدم مرض في عمل المحكمة الخاصة، رغم القيود المالية التي أثرت في المؤسستين على حد سواء في الماضي.

٥٨ - وساهمت الجهود التي تبذلها الحكومة لكبح أنشطة تعدين الماس غير القانونية في استمرار إدرار إيرادات إضافية من هذا القطاع الحيوي. وفي هذا الصدد، يجدر الترحيب للغاية بالعمل الذي شرعت فيه الحكومة وشركاؤها من خلال اللجنة التوجيهية الرفيعة المعنية بإصلاح قطاع الماس، وذلك في ضوء الحاجة إلى كفالة إسهام هذا القطاع في التعجيل بنمو الاقتصاد الوطني.

٥٩ - وما انفكت الجهود الجارية من أجل تحسين الحالة العامة في ليبيريا تؤثر إيجابيا على الحالة في منطقة نهر مانو برمتها. ويمثل مؤتمر قمة اتحاد نهر مانو المعقود في كوناكري في أيار/مايو ٢٠٠٤ أحد التطورات الباعثة على التفاؤل، التي قد تسهم في توليد زخم إيجابي في المنطقة دون الإقليمية. وسيكون تقديم المانحين المساعدة في حينها أمرا حيويا لتعزيز أمانة اتحاد نهر مانو وللمضي قدما في تنفيذ المبادرات المتفق عليها.

٦٠ - وختاما، أود أن أعرب عن تقديري للبلدان المساهمة بالقوات والشرطة، فضلا عن الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا والبلدان المانحة، على دعمها الثابت من أجل توطيد السلام في سيراليون. كما أنني ممتن لممثلي الخاص، داودي نغيلوتوا نواكاواغو، وجميع الأفراد العسكريين والمدنيين التابعين للبعثة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، على إسهاماتهم القيمة فيما شهدته عملية السلام في سيراليون من انتعاش مطرد.

المرفق

ألف - بعثة الأمم المتحدة في سيراليون: المساهمات حتى ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

البلد	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	الجنود	الشرطة المدنية	موظفو مقار القطاعات	المجموع
الاتحاد الروسي	١٣	٤	١١٠	٣		١٣٠
الأردن	١٠	٤	١١٨	٤		١٣٦
ألمانيا			١٦			١٦
إندونيسيا	١٠					١٠
أوروغواي	١١					١١
أوكرانيا	٥	٤	٦٢٢			٦٣١
باكستان	١٥	١٩	٣٧٨٨	٢	٤٢	٣٨٦٦
بنغلاديش	١٥	١٧	١٤٠٩	٣	٦٤	١٥٠٨
بوليفيا	٦					٦
تايلند	٥					٥
تركيا				٧		٧
الجمهورية التشيكية	٥					٥
جمهورية تنزانيا المتحدة	١٢					١٢
الدانمرك	٢					٢
زامبيا	٩	٥	٨٢١	١٠		٨٤٥
زمبابوي				٤		٤
سري لانكا				٦		٦
سلوفاكيا	٢					٢
السنغال				٧		٧
السويد	٣			٤		٧
الصين	٦					٦
غامبيا	١٥			٤		١٩
غانا	٧	٩	٧٧٦	٨		٨٠٠
غينيا	١٢					١٢
قيرغيزستان	٢					٢
كرواتيا	١٠					١٠
كندا	٥			٩		٩
كينيا	١٢	٩	١٠٠٦	٨		١٠٣٥
مالي	٥					٥
ماليزيا	١٠			٤		١٤
مصر	١٠					١٠

البلد	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	الجنود	الشرطة المدنية	موظفو مقار القطاعات	المجموع
ملاوي				٤		٤
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	١٥	٧		١١		٣٣
موريشيوس				٢		٢
ناميبيا				٢		٢
النرويج				٣		٣
نيبال	١٠	٤	٥٩٩	٤		٦١٧
نيجيريا	٩	١٤	١٥٥١	٦	٥٧	١ ٦٣٧
نيوزيلندا	٢					٢
الهند				٦		٦
الولايات المتحدة الأمريكية				١		١
المجموع	٢٠٠	٩٦	١٠ ٨١٦	١٢٢	١٦٣	١١ ٤٥٠

المرفق

باء - بعثة الأمم المتحدة في سيراليون: المساهمات حتى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

البلد	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	الجنود	الشرطة المدنية	موظفو مقر القطاعات	المجموع
الاتحاد الروسي	١٣	٤	١١٠	٣		١٣٠
الأردن	١٠	٤	١١٨	٤		١٣٦
ألمانيا			١٦			١٦
إندونيسيا	١٠					١٠
أوروغواي	١١					١١
أوكرانيا	٥	٤	٦٢٢			٦٣١
باكستان	١٥	١٩	٣٧٨٨	٢	٤٢	٣٨٦٦
بنغلاديش	١٥	١٧	١٤٠٩	٣	٦٤	١٥٠٨
بوليفيا	٦					٦
تايلند	٥					٥
تركيا				٧		٧
الجمهورية التشيكية	٥					٥
جمهورية تترانيا المتحدة	١٢					١٢
الدانمرك	٢					٢
زامبيا	٩	٥	٨٢١	١٠		٨٤٥
زمبابوي				٤		٤
سري لانكا				٦		٦
سلوفاكيا	٢					٢
السنغال				٧		٧
السويد	٣			٤		٧
الصين	٦					٦
غامبيا	١٥			٤		١٩
غانا	٧	٩	٧٧٦	٨		٨٠٠
غينيا	١٢					١٢
قيرغيزستان	٢					٢
كرواتيا	١٠					١٠
كندا	٥			٩		٩
كينيا	١٢	٩	١٠٠٦	٨		١٠٣٥
مالي	٥					٥
ماليزيا	١٠			٤		١٤
مصر	١٠					١٠

البلد	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	الجنود	الشرطة المدنية	موظفو مقر القطاعات	المجموع
ملاوي				٤		٤
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	١٥	٧		١٠		٣٢
موريشيوس				٢		٢
ناميبيا				٢		٢
النرويج				٣		٣
نيبال	١٠	٤		٤		١٨
نيجيريا	٩	١٤	١ ٥٥١	٦	٥٧	١ ٦٣٧
نيوزيلندا	٢					٢
الهند				٦		٦
الولايات المتحدة الأمريكية				١		١
المجموع	٢٠٠	٩٦	١٠ ٢١٧	١٢١	١٦٣	١٠ ٨٥٠

